الأمم المتحدة

A/57/151

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٦ (هـ) من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير، استجابة لطلب قرار الجمعية العامة ١٨١/٥٦، التطورات الأخيرة في النظام المالي الدولي التي تمت بصلة خاصة إلى التنمية، مع وضع نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في الاعتبار. ويتضمن التقرير تقديرات عن صافي التحويلات السالبة بصفة رئيسية للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية في عام ٢٠٠١ وما استجد من تطورات في السنة الماضية في مجال الإصلاحات المالية الدولية. وترد بالخط الداكن في متن نص التقرير النتائج المحددة.

* A/57/50/Rev.1.

140802 140802 02-46959 (A)
0246959

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – النقل الصافي للموارد المالية للبلدان النامية	٤-٩	٣
ثالثا – إصلاح النظام المالي الدولي	١٠-٤٨	٦
ألف – المعايير والقوانين الدولية وتنفيذها	١١-٢١	٦
باء – التعاون في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢٢-٢٦	٨
جيم – استعراض الرصد والمشروطية في مؤسسات بريتون وودز	٢٧-٣٠	١٠
دال – نهج جديد في التفكير بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية	٣١-٣٦	١١
هاء – التمويل الرسمي من أجل تسوية الأزمات	٣٧-٤٨	١٢
رابعا – الاستنتاج: تحسين تناسق وتماسك النظام العالمي النقدي والمالي والتجاري دعما للتنمية	٤٩-٥٤	١٥

أولا – مقدمة

١ – نظرت الجمعية العامة في مناقشاتها السنوية منذ دورتها الخمسين في الفرص والتحديات التي تواجه التدفقات المالية الدولية للبلدان النامية. وتمثلت الفرص بصورة رئيسية فيما يمكن أن تُسهم به هذه التدفقات في تمويل التنمية. وتمثلت التحديات بصورة رئيسية في احتمالات عدم الاستقرار المالي المتضمن في بعض هذه التدفقات نفسها. وقررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين مواصلة مناقشة النظام المالي الدولي والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن النظام المالي الدولي والتنمية، واضعا في الاعتبار، في جملة أمور، نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (قرار الجمعية ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

٢ – ويُسلط تقرير منفصل الضوء على السمات البارزة لتمويل عملية التنمية والجوانب الرئيسية للمؤتمر الدولي، الذي انعقد في مونتيري في المكسيك في الفترة الممتدة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[١] وأصبحت الوثيقة التي تحتوي على النتائج الرئيسية للمؤتمر وهي توافق الآراء الذي تم التوصل إليها في مونتيري[٢] في إطار المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية نقطة انطلاق جديدة لرسم السياسات المتعلقة بالعلاقات المتداخلة للتمويل المحلي والدولي، والتجارة والتنمية. ويغطي توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري عددا أكبر من المسائل المعالجة في هذا التقرير، ولكنه توصل أيضا إلى نتائج تتعلق بالسياسة العامة حول المسائل التي تم النظر فيها في مناقشات الجمعية العامة التي تناولت النظام المالي الدولي والتنمية.

٣ – وفي هذا السياق، يقدم هذا التقرير ما استجد من معلومات عن قيام البلدان النامية بعملية النقل الصافي للموارد المالية، وعن التطورات الرئيسية في مجالات مختارة من السياسة العامة منذ إعداد التقرير الأخير عن هذا الموضوع[٣].

ثانيا – النقل الصافي للموارد المالية للبلدان النامية

٤ – هذه هي السنة الخامسة على التوالي التي حدث فيها نقل صاف للموارد خارج البلدان النامية (انظر الجدول). وهذا يعني أن المدفوعات الأجنبية للإيرادات من الاستثمارات والتدفق الخارجي لرؤوس الأموال تجاوزت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية وأرباحها من الأصول الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تجاوز فيها النقل الصافي إلى الخارج مبلغ ١٠٠ بليون دولار، على الرغم من أن حجم التدفقات إلى الخارج في عام ٢٠٠١ كان أقل من حجمها في عام ٢٠٠٠.

النقل الصافي للموارد المالية إلى البلدان النامية في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١[أ]

(بمليارات الدولارات)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أفريقيا بما فيها	٢,٥	٣,٦	٤,٥	-٦,٩	-٤,٨	١٥,١	٣,٨	-١٨,٣	-٨,٩
أفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا)	١١.٩	٦,٩	٦,٠	٧,١	٦,٢	١٠,١	١٢,٧	٣,٧	٤,٨
آسيا الشرقية والجنوبية	١٠,٠	٢,١	٢٣,٠	٢٥,٤	-٢٨,٥	-١٢٨,٠	-١٣١,٦	-١١١,١	-١٠٢,٦
غرب آسيا	٣٩,٠	٧,٧	٧,٤	١,٢	٤,٢	٣٠,٤	-٤,٧	-٥٤,٦	-٣٦,٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٤,٨	٢٠,٦	١,١	٤,٥	٢٧,٨	٤٨,٤	١٢,٠	-٢,٤	٠,٨
المجموع للبلدان النامية	**٦٦,٣**	**٣٣,٩**	**٣٦,٠**	**٢٤,٢**	**-١,٣**	**-٣٤,١**	**-١٢٠,٤**	**-١٨٦,٤**	**-١٤٦,٩**
للتنبيه:									
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١٢,٢	٨,٥	٩,٤	٩,٣	١٠,٢	١٣,٠	٩,٤	٣,٦	٦,٥

المصدر : دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.02.II.C.1)، الفصل الثاني.

(أ) الأرقام الموجبة هي نقل إلى داخل البلدان والأرقام السالبة هي نقل إلى خارج البلدان، وتشمل في كل حالة النتيجة الصافية لجميع التدفقات إلى الداخل وإلى الخارج من الاستثمارات والإقراض والتحويلات الرسمية ومدفوعات عائدات الاستثمار وتراكم الاحتياطي. صُنّفت البلدان على النحو المبين في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٢.

(ب) تقدير أولي.

٥ - تعريف النقل الصافي هو الفرق في القيمة المالية لمعدلات التبادل التجاري للبضائع والخدمات[٤]. وهكذا، إذا انخفض الفائض التجاري، فإن التدفقات خارج البلد ستنخفض، بما أن النقل الصافي للموارد المالية هو نتيجة التطورات المتزامنة في الحسابات التجارية والمالية. وفي عام ٢٠٠١، كان أبرز العوامل في تجارة البلدان النامية هو ضعف صادراتها المرتبطة بتباطؤ الاقتصاد العالمي، والانخفاض الحاد في الإيرادات من السياحة والسفر منذ وقوع الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. وتؤدي هذه العوامل إلى تخفيض الفوائض التجارية وزيادة العجز التجاري والاحتياجات التمويلية. غير أنه بالنسبة لكثير من البلدان التي لا تتمتع بتمويل تعويضي كاف، يتحول الضعف في الصادرات بسرعة إلى تخفيض في الواردات. وإذا صاحب ذلك تخفيض في الطلب على الواردات بسبب ضعف الظروف الاقتصادية المحلية، فإنه يؤدي إلى أثر معاكس على الميزان التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمات في الأرجنتين وتركيا، من الناحية المالية، إلى تقلص اقتصادي شديد وتخفيض كبير في الواردات، وهي نتائج لا مفر منها لانخفاض تمويلها الخارجي.

٦ - وفي أفريقيا، وشرق وجنوب آسيا، وغرب آسيا، كان هناك نقل صاف كبير خارج البلدان من الموارد المالية في عام ٢٠٠١، وإن كان ذلك أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وأظهر النقل الصافي الكبير للموارد خارج بلدان شرق وجنوب آسيا ما للأزمة المالية لعام ١٩٩٧ من عواقب مستمرة، وإن كانت هذه العواقب في تضاؤل، مع استمرار المؤسسات المالية في تخفيض تعاملها مع المنطقة، ومع بدء تسديد القروض الرسمية التي تم اقتراضها بعد الأزمة. وفي أمريكا اللاتينية، تشير التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى أنه ليس هناك نقل صاف للموارد من المنطقة ككل وإليها. وهناك انخفاض كبير في التمويل الخاص، وزيادة كبيرة في الإقراض الرسمي إلى المنطقة.

٧ - وكان هناك نقل صاف بسيط من الموارد المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي توجد بصفة رئيسية في أفريقيا. وإذ عانت هذه البلدان أيضا من انخفاض في أسعار الصادرات من السلع الأساسية، لم يتم الوفاء باحتياجاتها من التدفقات المالية، لا سيما أن إمكانية حصولها على التدفقات المالية الخاصة أو قدرتها على خدمتها محدودة جدا. **ومن الأهمية الفائقة أن يزيد المجتمع الدولي بصورة كبيرة تدفقه من المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يتيح تخفيض الديون بصورة ملائمة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في توافق آراء مونتيري.**

٨ - إذا تم استبعاد المدفوعات الأجنبية الصافية من الفوائد والأرباح، ومع تراكم الاحتياطيات الرسمية، يلاحظ أن هناك تدفقا ماليا صافيا إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠١ بلغ ٦٣ بليون دولار[٥]. وازدادت التدفقات المالية الرسمية الصافية في عام ٢٠٠١، وذلك بصفة رئيسية بسبب الزيادة في المساعدة المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى البلدان التي تُعاني من ضائقة مالية. وقد ظل الاستثمار المباشر الأجنبي في اقتصادات البلدان النامية ككل قويا وإن لم يكن ذلك في كل البلدان، وعلى ما يبدو، لم يكن للإرهاب إلا تأثير مباشر محدود على الاستثمار المباشر الأجنبي[٦].

٩ - غير أن الاستثمار المباشر الأجنبي كان المصدر الصافي الوحيد للتدفقات المالية الخاصة داخل البلدان، أي أنه حدثت تدفقات صافية كبيرة من الائتمانات الخاصة خارج البلدان، وشمل ذلك جميع أنواع القروض. وكان ذلك بصفة جزئية نتيجة الاحتراس المستمر من جانب المقرضين الأجانب للأسواق الناشئة، فضلا عن الطلب المقلص على التمويل في

البلدان النامية. ويظهر ذلك أيضا وقف الاقتراض الخاص إلى البلدان التي تمر بأزمات، لا سيما الأرجنتين وتركيا فضلا عن تسديد عدة بلدان في شرق آسيا لائتماناتها الخاصة. وبسبب السحب العام الصافي للائتمانات الخاصة، تجاوزت التدفقات الرسمية التدفقات المالية الخاصة للمرة الأولى منذ عدة سنوات. **وهناك ما يبرر وجود تدفقات مالية خاصة أقوى ومطردة إلى البلدان النامية، وإن إعادة بناء هذه الاقتصادات يتطلب تنفيذ السياسات المحلية والدولية المتخذة في توافق آراء مونتيري.**

ثالثا – إصلاح النظام المالي الدولي

١٠ – كجزء من النهج الشُمولي المتبع تجاه السياسة العامة، عالج توافق آراء مونتيري الإصلاح الجاري للبنيان المالي الدولي. ودعا إلى مواصلة بذل الجهود الإصلاحية ''بشفافية أكبر وبمشاركة فعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' (الفقرة ٥٣). وتضمن العمل الدولي، خلال السنة الماضية، حول الجهود الإصلاحية، مواصلة تطوير المعايير والقوانين الدولية لرسم سياسات الاقتصاد الكلي والضوابط المالية. وتم بصفة خاصة توجيه النظر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ما يثير القلق حول التقارير المالية التي تقدمها الشركات، ومراجعة الحسابات، والإدارة السليمة، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وكان هناك أيضا تعاون مكثف لمكافحة غسل الأموال، ومن ثم مكافحة كل من الفساد وتمويل الإرهاب، وهناك اهتمام كذلك بدور القطاعين العام والخاص في منع الأزمات الاقتصادية والمالية وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت مؤسستا بريتون وودز علاقتهما بالبلدان التي تمر بضائقة اقتصادية، ونظرت في النهج الجديدة لإعادة جدولة ديون البلدان ذات السيادة، وكفاية الموارد الرسمية لمكافحة الأزمات الاقتصادية.

ألف – المعايير والقوانين الدولية وتنفيذها

١١ – عملت شتى الهيئات الدولية على تطوير وتشجيع الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على اعتماد معايير وقوانين رئيسية تتبعها في سلوكها في عدة مجالات اقتصادية ومالية. وأشار توافق آراء مونتيري في هذه المسألة أنه من الضروري تنفيذ هذه القوانين على أساس تطوعي وتدريجي، مع المشاركة الفعالة والمنصفة للبلدان النامية في صياغتها (الفقرة ٥٧).

١٢ – وكان التوقع العام أن ثقة المستثمرين المحتملين في الاقتصادات الناشئة ستزداد عندما تعرف أن حكوماتها وشركاتها تتبع المعايير والقوانين الدولية. ومن المفهوم دائما أن تنفيذ المعايير والقوانين عبارة عن استراتيجية طويلة الأجل لبناء الثقة. ومن المفهوم أيضا لدى الممارسين أن مزيدا من العمل ضروري لجعل هذه المعايير والقوانين تنطبق على ظروف الأسواق الناشئة، مما يؤكد ضرورة وجود مشاركة كافية أكثر لهذه البلدان في وضع هذه المعايير فضلا عن إمكانية الحصول على المساعدة التقنية الكافية لتنفيذها.

ما ترتب على فضائح المحاسبة من عواقب

١٣ – شددت مع ذلك التطورات التي حدثت خلال السنة الماضية على مختلف المسائل لا سيما على مسألة الأهمية الحاسمة للتنفيذ الشامل لهذه المعايير في البلدان المتقدمة النمو فضلا عن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فكان هناك تركيز أكبر خلال السنة الماضية على القصور في المحاسبة التي تجريها الشركات. وإن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كان أحد المجالات ذات الأولوية للإصلاح بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومنذ مدة طويلة تم توجيه انتقادات لهذه البلدان لتراخيها في الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة التي اعتمدتها رسميا. ومع ذلك، فقد أشارت حالات القصور

والإفلاس الأخيرة لبعض الشركات، وازدياد الشك في قوة الميزانيات العمومية وأرباح عدد من الشركات، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن المشاكل في التقارير المالية التي تعدها الشركات وتقاريرها عن مراجعة الحسابات ربما تكون منتشرةً في كل أنحاء العالم أكثر مما كان متوقعا.

١٤ - والمشكلة التي أبرزتها ما كشفت عنه الشركات في الآونة الأخيرة هي أن قوة المعايير رهينة بمدى تنفيذها. ويتم تقويضها إذا لم تمتثل إليها الشركات امتثالاً كافياً وإذا كانت مراجعة الحسابات دون المستوى المطلوب وتشجع على التراخي في تطبيق المعايير. **المسؤولية تقع على عاتق جميع البلدان لوضع حد لسوء استخدام المحاسبة وإعادة الثقة للمستثمرين في نوعية الحسابات المالية، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويستطيع المجلس الدولي الجديد لمعايير المحاسبة أن يساهم مساهمة رئيسية في جعل معايير المحاسبة قوية وملائمة[٧]. ومما يستحق اهتماما دوليا أكبر إيجاد الحوافز الملائمة لكي تتبع شركات المحاسبة المعايير المهنية المتفق عليها، بالإضافة إلى حوافز لمنعها من سوء استخدام هذه المعايير.**

١٥ - إن الحالات المتزايدة للمخالفات المحاسبية في الشركات الرئيسية أثار القلق حول ما قد تؤدي إليه هذه المخالفات من عواقب منهجية. وعالج هذه المسألة منتدى الاستقرار المالي الذي جمع المسؤولين الماليين الرئيسيين في البلدان المصنعة الرئيسية والهيئات الدولية الرئيسية المعنية بمسائل الضوابط المالية. وفي اجتماعه السابع المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، ناقش المنتدى مسائل الاستقرار المالي الناشئة عن حالات القصور والإفلاس الأخيرة التي مرت بها الشركات الكبيرة. ورأى المنتدى أنه يتعين تحقيق تقدم سريع في تعزيز إدارة الشركات، ومعايير المحاسبة، ونوعية مراجعة الحسابات، وفي نفس الوقت تعزيز مبدأ الاطلاع العام، ونوعية واستقلال المستشارين في مجال الاستثمارات لرصد الشركات. واستعرض الأعضاء المبادرات التي وضعتها السلطات الوطنية والهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية، وقررت تعزيز تنسيق هذا العمل. وسوف يقوم المنتدى بإجراء مزيد من المناقشات للمسائل المعنية وحول المسالك المحتملة في جلسته القادمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

اتصالات الهيئات ذات العضوية المحدودة

١٦ - تمت الإشارة أعلاه إلى ما يثير قلق توافق آراء مونتيري ومفاده أن البلدان التي تطبق المعايير والقوانين ينبغي أن تشارك في تطويرها، وكان لهذا القلق صدى في منتدى الاستقرار المالي. وشجع توافق آراء مونتيري ''التجمعات المخصصة التي تقدم توصيات تتعلق بالسياسات ولها آثار على الصعيد العالمي'' في جملة أمور ''على مواصلة تحسين اتصالها بالبلدان غير الأعضاء'' (الفقرة ٦٣). والواقع أن المنتدى، في اجتماعه المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، رحب وأوصى بالنشر الواسع النطاق للتقرير المعنون ''الإرشادات الإشرافية المتعلقة بالتعامل مع المصارف الضعيفة'' الذي تم إعداده على نحو مشترك من جانب خبراء من البلدان المتقدمة، وبلدان الاقتصادات ذات الأسواق الناشئة. وعمل هؤلاء الخبراء مع فريق الاتصال المعني بالمبادئ الأساسية التابع للجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف. وتتألف اللجنة، وهي المنتدى الدولي الرئيسي المعني بمعايير الإشراف على المصارف الوطنية، من سلطات المصارف المركزية والسلطات التنفيذية في البلدان المصنعة الرئيسية العشرة. ويتضمن فريق الاتصال المعني بالمبادئ الأساسية مجموعة البلدان العشرة ومشرفين كبار من خارج البلدان العشرة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، شرع المنتدى في عقد اجتماعات إقليمية مع أعضاء في المنتدى وغير الأعضاء فيه

من أجل تمكين غير الأعضاء من إضافة منظورها إلى عمل المنتدى. واعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم عقد اجتماعين في أمريكا اللاتينية واجتماع واحد في آسيا وآخر في وسط وشرق أوروبا. وكانت الاستجابة الأولية لهذه الاجتماعات إيجابية. **ويجب تشجيع هذه الجهود المبذولة مثل جهود منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل من أجل توسيع نطاق الاشتراك في مناقشة وجوه ضعف النظام المالي وإصلاحاته.**

تنظيم العمل المصرفي والإشراف عليه

١٨ - يتمثل أحد أهم التطورات التنظيمية منذ الأزمة المالية لفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ في الاقتراح الذي تقدمت به لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف من أجل وضع إطار جديد لكفاية رأس المال يحل محل اتفاق بازل لرؤوس الأموال لعام ١٩٩٨. وتهدف القواعد الجديدة إلى ربط رؤوس أموال المصارف على نحو أكثر إحكاما بمدى تعرضها للمخاطر، رغم أن صياغة المعايير الجديدة قد اتضحت صعوبتها[٨].

١٩ - واتسمت تقييمات المشروع الأول للاتفاق الجديد المقترح الذي عمم في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بالتباين وأُصدر مشروع منقح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وذكر البعض أن أجزاء من هذا المشروع أيضا تثير فيهم مخاوف شديدة، منها[٩] أن عدد القواعد المنقحة هائل وهي شديدة التعقيد، وأنها لا تولي العناية الواجبة للخصائص الهيكلية للأنظمة المالية المحلية في البلدان المختلفة. وقد رأى البعض أن السعي إلى بلوغ اتفاق بشأن المبادئ وأساليب السلوك العامة بدلا عن التروع إلى التطبيق الموحد لقواعد بالغة التعقيد وذات طابع قسري قد يكون نهجا أفضل وأكثر واقعية. واقترح البعض أيضا عدم تحديد المعايير بحيث تستدعي مراقبة دقيقة جدا للمؤسسات الخاضعة للإشراف ودعوا إلى ضرورة توخي الحذر حشية بث الاضطراب في الأسواق المستقرة أو تدميرها باعتماد نُهج يمكن أن تسفر عن نتائج غير مقصودة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمعايير الجديدة أن تتجنب فرض زيادة كبيرة وغير مبررة في تكلفة الائتمان للبلدان النامية أو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وأن تتحاشى وضع حوافز تؤدي إلى تفاقم الدورات الاقتصادية من جراء الإقراض[١٠].

٢٠ - واستجابة لهذه الشواغل، أخرت اللجنة الموعد النهائي للتنفيذ الذي كان قد حدد في البداية بعام ٢٠٠٤، ووافقت على صياغة مجموعة ثالثة من المقترحات للتشاور بشأنها. وستركز اللجنة على خفض درجة تعقيد المقترحات الحالية، بجعلها أكثر قابلية للتطبيق على الأنظمة المالية المحلية المختلفة، والسعي إلى وضع تصنيف أدق لتقديرها لمقادير رأس المال المقرر تخصيصها لمجالات مختلفة من المنتجات، بزيادة بعضها وتخفيض البعض الآخر بحيث يظل مقدار رأس المال في النظام المصرفي العالمي ثابتا عند المستويات الحالية تقريبا. وأيضا، قبل طرح المشروع التالي من القواعد، سيجرى استعراض إضافي يرمي إلى تقييم الأثر الكمي للمقترحات على المصارف والأنظمة المصرفية.

٢١ - وفي هذه المرحلة، ليس من الواضح الشكل الذي سيتخذه المنتج النهائي للجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف أو موعد تنفيذه. **وثمة حاجة إلى وقت كاف للتأكد من أن إطار بازل الجديد لرؤوس الأموال ينم عن أفضل الممارسات الراهنة ويعززها ولا يضع عبئا أثقل مما ينبغي على أي هيكل سوق مالي، أو قطاع من السوق، أو قطاع اقتصادي، أو مجموعة من البلدان، مما يؤكد الأهمية المستمرة للمشاورات والتعميم على نطاق واسع.**

باء - التعاون في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب

٢٢ - هناك اتفاق متزايد في جميع البلدان على الضرر البالغ الذي لحق بالمجتمعات نتيجة لفساد المسؤولين وعلى

المساعدة القيمة التي يمكن للبلدان تقديمها لبعضها البعض في مكافحة الفساد. ومن الجوانب المألوفة للفساد تغيير معالم الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة ونقلها عبر الحدود، أي ''غسل الأموال''. ويمكن فعل ذلك عن طريق أنظمة تحويل الأموال التي لا تحكمها نظم محددة، وغير المشروعة أحيانا؛ إلا أنه حينما تكون كميات الأموال كبيرة، فإن الأنظمة المالية الرسمية لبلدان المنشأ والوجهة تُشرك على نحو مؤكد تقريبا في عمليات تحويل الأموال.

٢٣ - والفساد ليس سوى مصدر واحد للمال الذي يُغسل؛ فالجرائم وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر من الأمثلة الأخرى لمصادره. والأموال التي يتم ''غسلها'' تنقل عبر الحدود عن طريق الأنظمة المالية الرسمية وغير الرسمية. وينطبق ذلك بالقدر نفسه على تمويل الإرهاب، الذي قد تنشأ الأموال المكرسة له من أنشطة مشروعة. وبالتالي هناك مصلحة كبيرة في إساءة استغلال الأنظمة المالية الرسمية وغير الرسمية من أجل أغراض فاسدة وغير مشروعة ومتصلة بالإرهاب.

٢٤ - وبعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن العاصمة، اتخذت السلطات الوطنية والمنظمات الدولية عددا من المبادرات لتحسين تعقب الأموال التي تغسل والإمساك بها. وعلى وجه الخصوص، أنشأ مجلس الأمن ''لجنة مكافحة الإرهاب'' التي تقوم باستعراض الجهود الوطنية، في كل بلد على حدة، وتعمل مع البلدان لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية[١١]. وإضافة إلى ذلك، قررت فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، في اجتماع استثنائي عام عقد في يومي ٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، توسيع نطاق مهمتها لتشمل كشف ومنع إساءة استخدام الإرهابيين للنظام المالي العالمي. وقاد ذلك فرقة العمل، على سبيل المثال، إلى وضع توجيه خاص، صدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، للمؤسسات المالية لمساعدتها على كشف التقنيات والوسائل المستخدمة في تمويل الإرهاب[١٢].

٢٥ - ويعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتشاور مع فرقة العمل، لإكمال منهجية شاملة لتقييم مدى الالتزام بالمعايير فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. وتستمر المناقشات مع فرقة العمل بشأن خيارات طرائق التقييم، بما في ذلك الخيارات التي يمكن أن تؤدي إلى استعراض مكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب في إطار برنامج عمليات استعراض المعايير والمدونات. **ولتكملة هذه الجهود، فإن تعزيز تأثير المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتنفيذ مبادرات مكافحة غسل الأموال يكتسي أهمية حاسمة**[١٣].

٢٦ - وإضافة إلى ذلك، شرعت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ في إجراء مفاوضات لوضع اتفاقية واسعة النطاق وفعالة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد ينبغي لها أن تتناول الفساد من جميع جوانبه، بما في ذلك إعادة الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة إلى بلدان المنشأ (القرار ٥٦/٢٦٠ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢). والتزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في توافق مونتيري بإبرام هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن وأيضا بتشجيع إقامة تعاون أقوى للقضاء على غسل الأموال (الفقرة ٦٥). **وفي غضون ذلك، من المهم أيضا أن تقوم جميع البلدان بالتصديق على صكوك الأمم المتحدة لمحاربة تمويل الإرهاب، وتجميد أصول الإرهابيين، وإنشاء وحدات الاستخبارات المالية، وكفالة تقاسم المعلومات، وتنفيذ تلك الصكوك على النحو الكامل**[١٤].

جيم – استعراض الرصد والمشروطية في مؤسسات بريتون وودز

٢٧ – في رد فعل للإخفاقات في السياسات العامة في الماضي وخيبة الأمل التي طال أمدها في الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان المتدنية الدخل – فضلا عن إدراك ضرورة أن تكون ''الملكية'' محلية في تقرير السياسات حتى يتسنى تنفيذها بفعالية – تقوم مؤسسات بريتون وودز بإعادة تقييم علاقتها مع البلدان التي تدعمها. كذلك ينتاب هذه المؤسسات القلق إزاء الأخطار العالمية التي يمكن أن تنبع من عدم اتساق السياسات فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية والتقلبات المحتمل حدوثها في الأسواق المالية العالمية. وكل من هذه الشواغل أعرب عنه أيضا في توافق مونتيري (الفقرات ٥٤-٥٦). واستعرضت اجتماعات الربيع التي تعقدها مؤسسات بريتون وودز السياسات في عدد من المجالات المحددة في هذا الصدد.

٢٨ – واستعرضت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اجتماعها في شهر نيسان/أبريل، إصلاح سياسات صندوق النقد الدولي بشأن الرصد وشروط السياسات من أجل استخدام موارد الصندوق[١٥]. وفيما يتعلق بالرصد، وافقت اللجنة على أن الصندوق ينبغي أن يركز أكثر على تقييم الأثر العالمي للسياسات على فرادى البلدان، لا سيما أكبرها، فضلا عن التركيز على حالات الضعف الدولية التي يمكن أن تنشأ من عدم الاستقرار في فرادى البلدان والأسواق المالية الدولية. إضافة إلى ذلك، ينبغي القيام بتقييمات أكثر صراحة وشمولا لترتيبات التبادل. كذلك قررت اللجنة أنه، في تقييمات المسائل الخارجة عن الخبرة الفنية الأساسية لصندوق النقد الدولي، ينبغي للصندوق أن يستفيد بفعالية أكبر من المصادر من خارج الصندوق، فضلا عن زيادة إدماج العمل في مجال الرصد المتعدد الأطراف والإقليمي مع رصده التقليدي على المستوى القطري الذي يجري بموجب مشاورات المادة الرابعة.

٢٩ – وهدف استعراض المشروطية المرتبطة باستخدام موارد الصندوق هو التركيز بصورة أفضل على الأولويات، أي على سياسات الاقتصاد الكلي الحاسمة والسياسات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق أهداف البرنامج – وتعزيز الملكية الوطنية لبرامج الإصلاح. وفضلا عن ذلك ينبغي ألا يقترن تبسيط شروط صندوق النقد الدولي بتوسيع نطاق المشروطية من قبل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. واختبار مدى نجاح استعراض المشروطية هذا سيكون في كيفية تنفيذ النهج الجديد أكثر منه في صياغة مبادئ توجيهية جديدة متعلقة بالسياسات العامة.

ضرورة تخفيف العبء العام للمشروطية

٣٠ – ثمة موضوع يتخلل الاستعراضات التي أجريت مؤخرا لعلاقات الدائنين والمانحين مع البلدان المتلقية هو تعزيز الملكية الوطنية لبرامج السياسات العامة. وآلية التطبيق العملي لهذا المنحى في التفكير في البلدان المتدنية الدخل هي العملية التشاورية من أجل وضع الورقات الاستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر. وأشارت ''اللجنة الإنمائية'' المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إلى أن تقدما قد أحرز في تعزيز الملكية، بيد أنها أقرت أيضا بأنه لا يزال هناك مجال للتحسن، لا سيما في مد نطاق العمليات التشاركية من أجل وضع الورقات الاستراتيجية ورصدها، وتنفيذ سياسات النمو المؤاتية للفقراء، وجعل برامج الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية أكثر اتساقا مع استراتيجيات البلدان[١٦]. **وخلاصة الأمر هي أنه، رغم حدوث تطورات مشجعة في ''نهج الورقات الاستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر''، كما حدث في استعراضات الرصد والمشروطية، ينبغي النظر إلى**

الأنشطة في هذين المجالين بوصفها أعمالا لم تكتمل بعد وتستحق اهتماما دوليا مستمرا.

دال – نهج جديد في التفكير بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية

٣١ – حدث إقرار بأن التغير في تشكيل الدائنين الخارجيين للأسواق الناشئة، لا سيما الاستعاضة عن التمويل بالسندات بالنسبة لقسط كبير من إقراض المصارف التجارية، قد جعل الآليات المستخدمة لإعادة الهيكلة المنتظمة للديون السيادية غير المستدامة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات غير كافية. وإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية المتبعة مؤخرا لتكثيف إشراك الدائنين من القطاع الخاص بدرجة أكبر في تسوية أزمات الديون السيادية قد تسببت في إيجاد عدد من حالات الغموض، الأمر الذي تسبب في حيرة الأسواق إزاء الكيفية التي ستعالج بها مطالبها في حالات الأزمات. والتساؤل عما إذا كان الدائنون من القطاع العام والدائنون من القطاع الخاص لمدين سيادي يمر بأزمة سيعاملون بصورة متماثلة أصبح أيضا مصدرا للخلاف. وهناك أيضا قلق إزاء أن بعض البلدان ربما يكون قد خرج من عملياته لإعادة هيكلة الديون بدون التوصل إلى حالة ديون مستدامة.

٣٢ – وسعى توافق مونتيري إلى توجيه مسار إصلاح السياسات الدولية، في هذا الصدد، حينما شدد على ''أهمية وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة وحل الأزمات المالية بحيث تؤمِّن اقتساما عادلا للأعباء بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين'' (الفقرة ٥١).

٣٣ – ويجري الآن استقصاء نهجين عريضين لإصلاح آلية تسوية الديون[١٧]. وينطوي النهج الأول على إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تنشئ إطارا قانونيا يجعل من الأيسر على مدين سيادي وغالبية محددة من دائنيه التوصل إلى ما ينبغي أن يمثل اتفاقا فعالا لإعادة هيكلة الديون يكون ملزما لجميع الدائنين المشاركين فيه. ويرد نموذج فضفاض لإجراءات التسوية المقترحة في الفصل ١١ من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة المتعلق بالشركات. وحاليا، يجري العمل في الجوانب القانونية والمؤسسية والإجرائية للمقترح. ويمكن أن يتطلب تنفيذ المقترح إبرام معاهدات دولية جديدة، أو إجراء تغييرات في التشريع الوطني، أو إدخال تعديلات في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. وسيستغرق ذلك بعض الوقت. ووفقا لما أورده الصندوق، حتى لو توافر الدعم السياسي الإجماعي (وهو الأمر غير المتوقع) لن يتسنى إقامة آلية إعادة هيكلة الديون السيادية قبل سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل.

٣٤ – ويهدف النهج الثاني، على وجه التقريب، إلى تحقيق النتائج نفسها للنهج النظامي، ولكن بطريقة لا مركزية، بتشجيع المدينين على تغيير شروط عقود سنداتهم. وفي إطار هذا النهج، يقوم كل مقترض لقرض سيادي بإضافة بنود جديدة ترمي إلى تيسير التوصل إلى اتفاق إعادة هيكلة للديون إذا شهد البلد أزمة ديون. ويقول المدافعون عن هذا النهج إن على القطاع الرسمي الدولي العمل مع المقترضين والدائنين لوضع بنود تكون فعالة بقدر الإمكان ووضع حوافز للتشجيع على إدراج شروط جديدة في عقود الديون[١٨]. ويعتقد أن النهج الثاني يمكن أن ينفذ بشكل أسرع كثيرا من آلية إعادة هيكلة الديون السيادية.

٣٥ – ويشعر معظم المقرضين فضلا عن العديد من المقترضين بالقلق من أن يؤدي الاستناد إلى آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية عند حدوث أزمة في خدمة ديون سيادية إلى الحد من الخيارات المتاحة أمامهم. ويستحثهم هذا الشعور بالقلق للإسراع بوضع بدائل في إطار النهج التعاقدي، خاصة مع تقدم العمل في وضع مقترح آلية إعادة هيكلة الديون السيادية. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجية الإصلاح ثنائية الشُعب تستبطن آلية بوسعها أن تعجل بابتكار ووضع نهج

شامل لحل أزمات الديون، وذلك مقارنة بالالتزام في هذه المرحلة بأي من النهجين على حدة.

٣٦ - وقد أعلن رؤساء الحكومات عند اعتماد توافق مونتيري قائلين: ''لتعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليل مجازفات سوء النية، فإننا نرحب بقيام جميع أصحاب المصالح المعنيين بالنظر في وضع آلية دولية لتسوية الديون، في منتديات مناسبة، يشارك فيها المدينون والدائنون من أجل إعادة هيكلة الديون غير المقدور عليها تنظيما يتسم بحسن التوقيت والكفاءة'' (الفقرة ٦٠). **وبغية تنفيذ مبادئ مونتيري التوجيهية هذه، فإن من الضروري أن يكون النظر على الصعيد الدولي في المقترحات الرئيسية لإصلاح الديون شاملا بقدر الإمكان حتى تصبح هذه المبادئ فعالة إلى أقصى حد ممكن.**

هاء - التمويل الرسمي من أجل تسوية الأزمات

٣٧ - إلى جانب الجهود الرامية إلى منع حدوث الأزمات المالية وتسويتها، على المجتمع الدولي مسؤولية راسخة عن توفير الدعم المالي الكافي لمساعدة البلدان على تنفيذ التكييفات الاقتصادية الملائمة لمشاكل ميزان المدفوعات. والمسؤولية العامة في هذا الصدد ملقاة على عاتق صندوق النقد الدولي، رغم أن الدعم قد يقدم إلى برامج التكيف من مؤسسات مالية متعددة الأطراف أخرى ومانحين ودائنين ثنائيين. وبالفعل، في عالم يتسم بتحركات رأس المال المحرر، فإن الحملات التي نُظمت في السنوات الأخيرة لمواجهة الأزمات استوجبت تعبئة كميات كبيرة جدا من الأموال. وأكد توافق مونتيري ''ضرورة كفالة أن تتوفر للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، مجموعة من التسهيلات والموارد المالية للاستجابة في الوقت المناسب والشكل المناسب طبقا لسياساتها'' (الفقرة ٥٩). والسؤال الذي تم تناوله خلال السنة الماضية هو عما إذا كان ذلك قد حدث بالفعل أم لا.

صندوق النقد الدولي

٣٨ - تعهد صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بتخصيص قدر كبير من الأموال لعدد من الاقتصادات الناشئة، ونتيجة لذلك انخفضت ''الموارد القابلة للاستخدام'' للصندوق انخفاضا كبيرا[١٩]. ويظل الوضع المالي في الصندوق سليما، وعند الاقتضاء يمكنه اقتراض موارد مالية كبيرة من البلدان الأعضاء التي يسمح لها وضعها بإقراضه من خلال ترتيب الاقتراض الجديد وترتيبات الاقتراض العامة. بيد أن قدرة الصندوق على تعبئة كمية كبيرة من موارده الخاصة، إذا نشأت حالة طوارئ، تعد عموما أفضل طرق العمل.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بدأ الصندوق الاستعراض العام الثاني عشر للحصص، الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في موارده القابلة للإقراض. **وقد فشلت الزيادات السابقة في حصص الصندوق في مسايرة نمو الإنتاج العالمي، والتجارة العالمية، أو على الأخص تدفقات رؤوس الأموال، ولذا فإن الحاجة تدعو إلى زيادة كبيرة في الحصص.**

٤٠ - ولا يقتصر دور الحصص على كونها المصدر الرئيسي لموارد الصندوق القابلة للإقراض، بل إن تخصيصها للبلدان يحدد مدى ما يحق لكل دولة عضو اقتراضه من الصندوق، ووزن تصويتها فيما يتعلق بإدارة الصندوق على نحو رشيد. ومن المعترف به على نطاق واسع أن هيكل الحصص لم يجسد بصورة تامة التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، والوضع الاقتصادي النسبي للبلدان الأعضاء بمرور الوقت[٢٠]. **وينبغي أن تَنصبَّ الأولوية على تحقيق توافق في**

الآراء بشأن صيغة جديدة للحصص تحدد توزيعها وكذلك عددها الكلي.

٤١ - وبالإضافة إلى توفير قدر مناسب من الموارد، ثمة حاجة إلى تعديل الصيغ المستخدمة في توفيرها بحيث تتماشى مع الظروف المتغيرة. ومنذ أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، وضع صندوق النقد الدولي وسيلتين، بينما ألغى وسيلتين قلّ استخدامهما. وقد وضعت الوسيلتان الجديدتان، وهما آلية الاحتياطي التكميلي والقرض الائتماني للطوارئ في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ على التوالي. والغرض من إنشاء آلية الاحتياطي التكميلي هو توفير قروض كبيرة قصيرة الأمد نسبيا للبلدان التي تعاني من أزمة مفاجئة في حساب رأس المال. وقد اقتُرح في الآونة الأخيرة تعيين حدود للقروض المقدمة من خلال آلية الاحتياطي التكميلي. بيد أنه قيل بأن مثل هذا التقييد قد يقلل من فعالية هذه الآلية في إعادة الثقة في الأسواق، مما يزيد من خطر انتقال العدوى. وبالتالي فإن التغييرات في السياسات التي من شأنها تقييد الاستفادة من آلية الاحتياطي التكميلي ينبغي أن تُدرس بعناية.

٤٢ - وأعد القرض الائتماني للطوارئ لاحتواء العدوى. فإضافة إلى أنه يوفر سيولة خارجية في أوقات الطوارئ، فهو يقوم بوظيفة وقائية تمكن من تفادي السحب المفاجئ للائتمانات الخارجية، عن طريق توفير حد ائتماني متفق عليه. غير أن تنفيذ القرض الائتماني للطوارئ كان مخيبا للآمال. فحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لم يلجأ أي بلد عضو إلى هذه الآلية، على الرغم من تعديلها في عام ٢٠٠٠ لجعلها أكثر جاذبية لدى المستفيدين. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن المستخدمين المحتملين للآلية قلقون من أن تقديم الطلب للاقتراض عبر هذه الآلية سيكفي بحد ذاته لإثارة الشكوك في السوق من أن حالتها المالية قد تدهورت، مما يُضعف الثقة في البلد، بدلا من أن يعززها. **ومن الاقتراحات التي يمكن دراستها، إضافة خيار إلى نظام المراقبة الذي يعمل به الصندوق يجعل البلد مؤهلا تلقائيا للقرض الائتماني للطوارئ عندما تتوافر فيه شروط قياسية معينة أثناء المشاورات السنوية التي يُجريها بموجب المادة الرابعة.**

الموارد المتعددة الأطراف الأخرى

٤٣ - بينما يضطلع صندوق النقد الدولي بدور قيادي في التفاوض على برامج الإنقاذ المالي، ومجموعات التدابير المالية التي ترافقها، قامت مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف وجهات مانحة أو مُقرضة أخرى في كثير من الأحيان بتوفير تمويل تكميلي، خاصة لتلبية الضرورات الاجتماعية أثناء فترة التكيف. وفي هذا السياق أنشأ البنك الدولي، في أيار/مايو ٢٠٠٢، نظيرا للقرض الائتماني للطوارئ في برنامج التكييف الهيكلي، اسمه ''خيار السحب المؤجل''، لحماية برامج الهيكلة الرئيسية حينما يواجه البلد عقبات تعرقل استفادته من الأسواق المالية الدولية. ويتيح خيار السحب المؤجل للمقترضين خيار تأجيل دفع قروض التكيف لمدة أقصاها ثلاث سنوات، بشرط أن يظل التنفيذ العام للبرنامج وإطار الاقتصاد الكلي مناسبين.

٤٤ - ويخضع خيار السحب المؤجل، مثل أغلبية قروض التكيف الهيكلي والقروض القطاعية التي تقدمها مصارف التنمية المتعددة الأطراف، لشروط ''غير تيسيرية''. بيد أن المصارف المتعددة الأطراف - مثل صندوق النقد الدولي من خلال آليته للحد من الفقر وتحقيق النمو - توفر أيضا تمويلا بشروط ميسرة إلى حد بعيد، يمكن استخدام بعضه لدعم جهود التكيف. وبسبب خلاف يحول دون الاتفاق على تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي آلية البنك الدولي لتقديم القروض الميسرة، خلال فترة الثلاث سنوات التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠٠٢ (IDA-13)، فإن قدرة البنك الدولي على تقديم التمويل متعدد الأطراف بشروط ميسرة تحيط بها بالشكوك على المدى القصير[٢١]. وفي الوقت نفسه

امتدت المفاوضات بشأن تجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي، وهو آلية مصرف التنمية الأفريقي لتقديم القروض الميسرة، وتجاوزت الموعد المحدد لإنهائها. وكان ينبغي أن تبدأ إعادة التمويل التاسعة لصندوق التنمية الأفريقي (ADF IX) التي تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ عملياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ودَخْل البلدان التي تستفيد من موارد هذه الهيئات منخفضا لدرجة لا تسمح لها بخدمة الديون العادية التي تقدمها هذه المؤسسات. ويبدو أن الجهات المانحة الرئيسية توصلت إلى اتفاق بشأن الخلاف حول إعادة التمويل الثالثة عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية (IDA-13) في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢. **وينبغي إعطاء الأولوية القصوى لحل جميع الخلافات التي أعاقت إنهاء عملية تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي. والأمل معقود على أن يتم التوصل إلى اتفاق تام بشأن تجديد الموارد قبل أن يُعرض هذا التقرير على الجمعية العامة.**

توفير حقوق السحب الخاصة

٤٥ - وفي الستينات، قبل انهيار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة لمؤسسات بريتون وودز، أنشأ صندوق النقد الدولي أصولا احتياطية تسمى حقوق السحب الخاصة، لاستخدامها بشكل أساسي في المعاملات بين المصارف المركزية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. وخُصصت حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وفقا لحصصها، وإذا استخدمتها البلدان (أي إذا احتفظت بأقل من نصيبها)، فإنها تدفع فوائد على المبالغ المستخدمة، وبنفس الطريقة إذا تلقت البلدان حقوق السحب على أساس صاف، فإنها تتلقى فوائد على المبلغ الزائد عن نصيبها.

٤٦ - ولم تُقر الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي عملية توزيع جديدة عامة لحقوق السحب الخاصة منذ ما يزيد على ٢٠ سنة. والسبب في ذلك أنه لم يتبين وجود ضرورة عالمية طويلة المدى إلى استكمال الأصول الاحتياطية الموجودة، وهو شرط أساسي للموافقة على توزيع حقوق سحب خاصة. ونتيجة لذلك، وعلى نقيض الهدف الأولى المتمثل في جعل حقوق السحب الخاصة ''الأصول الاحتياطية الرئيسية'' للنظام النقدي الدولي، تشكل حقوق السحب الخاصة نسبة ضئيلة جدا ومتناقصة من الموجودات الاحتياطية[٢٢]. وقد دعا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري إلى إبقاء الحاجة إلى توزيع حقوق السحب الخاصة ''قيد الاستعراض'' (الفقرة ٥٩).

٤٧ - وأُجري في عام ١٩٩٧ استثناء للمعيار الذي يقضي بوجود احتياج عالمي لتوزيع حقوق سحب خاصة جديدة للسماح بعملية توزيع خاصة واستثنائية لـ ''رأس المال السهمي''، من شأنها مضاعفة مجموع حصص حقوق السحب الخاصة إلى ما يقرب من ٤٣ مليار حق سحب خاص (حوالي ٥٤ مليار دولار). وستسمح عملية التوزيع الخاصة بتصحيح الاختلال الناجم عن كون أكثر من خُمس الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١، وبالتالي لم تتلق أي نصيب من حقوق السحب الخاصة (على الرغم من أن جميع البلدان سوف تتلقى عددا من حقوق السحب الخاصة الجديدة). ونظرا لكون التوزيع مهيكلا بطريقة جديدة فإن التنفيذ يتطلب التصديق على تعديل على اتفاق صندوق النقد الدولي، ويستلزم ذلك أن يقبل التعديل ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء في الصندوق (١١٠ بلدا)، تمتلك ٨٥ في المائة من قوة التصويت الكلية. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢، كان ١١٧ بلدا، تمتلك ٧٣ في المائة من قوة التصويت الكلية قد قبلت التعديل المقترح. ولأن الولايات المتحدة تملك حوالي ١٧ في المائة من قوة التصويت فإن تصديقها على التعديل ضروري لاعتماد الاقتراح.

٤٨ - وقد زادت الاقتراحات لتجديد تخصيص حقوق السحب الخاصة في السنوات الأخيرة. وتشمل هذه الاقتراحات إصدارا مؤقتا لحقوق السحب الخاصة في فترات الأزمات المالية العالمية[٢٣]، إضافة إلى مخصصات دائمة ومنتظمة لتوفير الموارد للبلدان التي لا تستطيع الاستفادة استفادة تامة من القروض الخاصة الدولية، ولا تملك القدرة على استخدام عملاتها لتسوية المطالبات الدولية. وقد أشار توافق آراء مونتيري إلى اقتراح استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية (الفقرة ٤٤). كما قدمت اقتراحات باستخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل توفير المنافع العامة العالمية وباتباع أساليب جديدة في التعاون الإنمائي الدولي[٢٤]. **وينبغي زيادة تشجيع مثل هذه المناقشات المتعلقة بتعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة.**

رابعا- الاستنتاج: تحسين تناسق وتماسك النظام العالمي النقدي والمالي والتجاري دعما للتنمية

٤٩ - ومن الأفكار النيّرة بشأن عملية تمويل التنمية التي اشتمل عليها توافق آراء مونتيري أنه لا ينبغي النظر لا إلى المسائل المالية ولا إلى التجارة أو التنمية بصورة منعزلة.

٥٠ - وعلى المستوى القطري يُعترف الآن على نطاق واسع بأهمية التناسق بين القطاع المالي ودرجة انفتاح حسابات رأس المال. بيد أن التوازن بين الفرص المالية الخارجية والتجارية له نفس القدر من الأهمية. فالاقتراض الأجنبي في جوهره عبارة عن صادرات مؤجلة (أي أن العملات الأجنبية يتعين اكتسابها في المستقبل لتسديد العملات الأجنبية المقترضة اليوم). وبالتالي فحتى لو سمحت قوة القطاع المالي الوطني في البلد النامي بامتصاص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على وجه مناسب، فمن المحتمل أن يتفاقم الوضع إذا لم تَنْمُ فرص التصدير نموا كافيا. ونتيجة لذلك فإن انفتاح التجارة، خاصة بالنسبة للشركاء التجاريين من البلدان المتقدمة النمو، ذو أهمية حاسمة لانفتاح المالية.

٥١ - وتظهر هذه الشواغل، في حالات منها، عندما يشارك كبار المسؤولين الماليين الدوليين في مناقشات حول السياسات تؤيد تحرير التجارة العالمية وتعارض الحماية التي تمنحها البلدان لقطاعات محددة، مثل الزراعة وصناعات النسيج أو الصلب. وقد يُشيرون إلى أن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو لا تزال تقدم دعما كبيرا لعدد من المنتجات، وأن البلدان النامية التي تُنتج تلك المنتجات بكلفة قليلة يتعين عليها أن تتنافس في بلدان ثالثة مع تلك المنتجات المدعومة دعما كبيرا[٢٥]. وإتاحة وصول البلدان النامية إلى الأسواق على نطاق واسع، والإنهاء التدريجي للإعانات التي تشوه التجارة، وخاصة في الزراعة، من شأنه أن يُفيد الغالبية العظمى من السكان في كل من البلدان الغنية والفقيرة. **وبالفعل ينبغي أن يشكل فتح الأسواق أمام البلدان النامية أولوية عالمية.**

٥٢ - وللسبب نفسه فإن كبار مسؤولي التجارة الدولية يتطلعون إلى رؤية تدفقات مالية دولية متينة، ليس فقط لزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان التي تستورد رؤوس الأموال، ولكن أيضا لتسهيل التجارة نفسها؛ أي أن النقل الصافي للموارد المالية، الذي نوقشت اتجاهاته الحديثة في الجزء الثاني أعلاه، يمكن البلدان من أن تحقق فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري، بدلا من أن تضطر إلى مناظرة القيمة الكلية للواردات والصادرات في كل عام. وينبغي للمسؤولين التجاريين أن يرحبوا بفُرص تيسير التجارة وزيادة الاستثمارات التي تتأتى من التحويلات المالية الصافية. غير أنهم قد يشعرون بالقلق من النقل الصافي السالب السابق لأوانه (الفوائض التجارية التراكمية) للبلدان النامية. كما أن القلق قد ينتابهم بالقدر نفسه من التحويلات الصافية المتجهة

إلى المنطقة، والتي يبلغ حجمها حدا لا يقبل الاستمرار، وقد تؤدي إلى نمو الديون الخارجية بدرجة مفرطة تفوق قدرة الدول على خدمة تلك الديون. والبلدان التي تشهد أزمات ديون تصبح أسواقها ضعيفة أمام صادرات البلدان الأخرى. **وبالفعل ينبغي أن يكون تمويل التجارة والاستثمار على نحو مستدام في البلدان النامية أولوية عالمية كذلك.**

٥٣ - وبرزت هذه المشاغل في الجزء المتعلق بالمسائل النظامية من توافق آراء مونتيري (الفقرة ٥٢) الذي يبدأ بالقول: ''استكمالا للجهود الإنمائية الوطنية، فإننا نسلِّم بالحاجة الماسة لتحسين تماسك وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية. وإسهاما في تحقيق هذا الهدف، فإننا نؤكد أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية''.

٥٤ - وفي الجزء الختامي من توافق آراء مونتيري، تعهدت الحكومات ''بالمثابرة على العمل بكامل طاقاتنا، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي''، ثم وضعت الخطوط العريضة لمجموعة من المبادئ التوجيهية (الفقرات ٦٩-٧٣) المتعلقة بكيفية استمرارها في ''بناء جسور بين منظمات ومبادرات التنمية والمال والتجارة في إطار جدول الأعمال الجامع للمؤتمر'' (الفقرة ٦٨). وبالمثابرة على النيات الحسنة المتجسدة في ''روح مونتيري''، يمكن للمجتمع الدولي مواجهة هذا التحدي. والأمانة العامة للأمم المتحدة ملتزمة تماما بدعم الحكومات والمؤسسات الدولية الشريكة وغيرها من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في هذا المجهود الحيوي.

الحواشي

(١) تم إعداد تقرير يقدمه الأمين العام عن نتائج المؤتمر في الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/57/ .).

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق. وقد تم اعتماد توافق آراء مونتيري بتوافق الآراء في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٣) انظر تقرير الأمين العام المعنون ''البنيان المالي والدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو''، (A/56/173 و Add.1 و 2)، ١١ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٤) للاطلاع على المزيد من المناقشات حول المصطلحات المستخدمة، انظر ''الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٦'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.II.C.1)، المرفق الثالث.

(٥) للحصول على مزيد من التفاصيل انظر الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.C.1)، الفصل الثاني.

(٦) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ''يمس انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠٠١ جميع المناطق تقريبا'' (TAD/INF.PR37)، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٧) في عام ٢٠٠١، لجنة المعايير المحاسبية الدولية، التي بدأت عملها في عام ١٩٧٣ بصورة غير متفرغة كمنظمة متطوعة لمواءمة معايير المحاسبة والإبلاغ في جميع أنحاء العالم، تحولت إلى هيئة تحدد المعايير متفرغة لهذا الغرض، وأصبح اسمها هو المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. والمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تعتبر نتاج عمل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ستعتمد على أفضل الممارسات الدولية وهي قد أعدت لتحسين تلك الممارسات في ضوء الطلبات الجديدة الواردة إليها.

(٨) للاطلاع على مناقشة لخلفية اتفاق رؤوس الأموال الجديد المقترح، انظر تقرير الأمين العام المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''، (A/55/187)، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الجزء الرابع باء.

(٩) انظر Andrew Cornford, "The Basel Committee's proposals for revised capital standards: Mark2 and the state of play", United Nations Conference on Trade and Development, Discussion Papers, No. 156 (September 2001).

(١٠) أي الإقراض الذي من شأنه أن يتسع بشكل مفرط خلال فترات الازدهار وأن يتقلص خلال فترات التباطؤ، مما يؤدي إلى اشتداد حدة الدورة الاقتصادية.

(١١) حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، تلقت لجنة مكافحة الإرهاب، التي تسمى رسميا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، تقارير وطنية من ١٥٥ دولة عضوا ومن جهات أخرى (للحصول على معلومات إضافية عن لجنة مكافحة الإرهاب، انظر http://www.un.org/Docs/sc/committees/1373).

(١٢) انظر فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال FATF, *Guidance for Financial Institutions in Detecting Terrorist Financing*, Paris, 24 April 2002 (في شبكة الإنترنت على الموقع http://www.fatf-gaf1.org/pdf/GuidFITF01_en.pdf).

(١٣) يعمل ممثلون لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وبرنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة غسل الأموال، ولجنة مكافحة الإرهاب، وفريق إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، وجهات أخرى، لتنسيق المساعدة التقنية وإيجاد تفهم أفضل للطلب على المساعدة التقنية وعرضها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب، بما في ذلك الثغرات الممكنة والحاجة إلى موارد إضافية لبناء القدرات المؤسسية. ويتوقع أن تنشأ حاجة كبيرة لموارد إضافية من أجل المساعدة التقنية ولبناء القدرات المؤسسية.

(١٤) حتى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لم يصدق سوى ٣٤ دولة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ والواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥٤/١٠٩.

(١٥) Communique of the International Monetary and Financial Committee of the Board of Governors of the International Monetary Fund, Washington D.C., 20 April 2002, paras. 7-10 and 14. (see *IMF Survey,vol.31 No 8 (*29 April 2002), pp. 118-122).

(١٦) Communique of the Joint Ministerial Committee of the Boards of Governrs of the World Bank and the Intrnational Monetary Fund on the Transfer of Real Resources to Developing Countries (Development Committee), Washington D.C., 21 April 2002, para. 4 (see *IMF Survey*, 29 April 2002, pp. 126-127).

(١٧) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لهذه المقترحات، انظر ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٢''، الفصل الثاني.

(١٨) في وقت انعقاد اجتماعات الربيع في عام ٢٠٠٢ لمؤسسات بريتون وودز، أعلن وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية في مجموعة الـ ٧، وفي مجموعة الـ ١٠، أنهم قد قرروا العمل بالنهج اللامركزي لإعادة هيكلة الديون السيادية (انظر *IMF Survey*, 29 April 2002, pp. 127-129).

(١٩) بلغت نسبة السيولة في الصندوق حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ (وهي نسبة الموارد غير المربوطة القابلة للاستخدام إلى الخصوم النقدية) ١٠٦,١ مقابل ١١٤,٩ في عام ٢٠٠١ و ١٦٣,٧ في عام ٢٠٠٠.

(٢٠) وقد قيل أيضا إن وزن التصويت في صندوق النقد الدولي أصبح يعتمد أكثر مما يلزم على حصص البلدان؛ أي أن الأصوات تُمنح وفقا لحجم الحصص بالإضافة إلى ''أصوات أساسية''. ولكل بلد عضو ٢٥٠ صوتا أساسيا، يضاف إليها صوت واحد إضافي لكل ٠٠٠ ١٠٠ من حقوق السحب الخاصة من حصة البلد. ونظرا لأن عدد الأصوات الأساسية لكل بلد لم تزد قط، فقد انخفضت نسبة الأصوات الأساسية مع نمو الحصص، من حوالي ١١ في المائة من مجموع الأصوات في عام ١٩٤٥ إلى حوالي ٢ في المائة في الوقت الحاضر. وزيادة الأصوات الأساسية لكل بلد من شأنه أن يزيد وزن التصويت النسبي للبلدان الـ ١٥٧ الأعضاء في الصندوق (من أصل ١٨٣) التي تقل حصصها عن المتوسط. بيد أن تحقيق ذلك سيتطلب إدخال تعديل في بنود الاتفاق (انظر: صندوق النقد الدولي -"Twelfth General Review of Quotas: Perlimi-nary Considerations and next steps"، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، المرفق ٢).

(٢١) أشد المسائل إثارة للخلاف مسألة الحصة من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، التي ينبغي تقديمها كمنح، والأهداف المرجوة من وراء ذلك، بدلا من القروض التي يتراوح أجلها بين ٣٥ و ٤٠ عاما، والتي تدفع عنها رسوم خدمة سنوية قدرها ٠,٧٥ في المائة على الأرصدة المدفوعة.

(٢٢) في عام ٢٠٠١، كانت حقوق السحب الخاصة تشكل قرابة ١ في المائة من الموجودات العالمية من الأصول الاحتياطية الأجنبية.

(٢٣) انظر تقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ECESA/1/Rev.1) المعنون -"Towards a new inter

”national financial architecture (نحو هيكل مالي دولي جديد)، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (يمكن الاطلاع عليه على الشبكة في العنوان http://www.un.org/esa/ coordination/ecesa/ecesa-1.pdf).

(٢٤) قدم اقتراح بهذا المعنى في المنتدى الدولي لأصحاب المشاريع التابع لمؤتمر مونتيري (انظر جورج سوروس George Soros on Globalization, (New York: Public Affairs, Division of Perseus Books Group, 2002).

(٢٥) تشير البلدان النامية بهذا الخصوص إلى أن الإعانات المقدمة إلى المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو تبلغ حوالي بليون دولار في اليوم، وهو ما يعادل ستة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (البلاغ الصادر عن مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، واشنطن العاصمة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الفقرة ١١ (انظر الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ص ١٣١)).